

العولمة واقتصاد المعرفة

م.م. تغريد معين حسن
جامعة الكوفة/ كلية الآداب

ا.م.د. مجيد حميد شهاب
جامعة الكوفة/ كلية الآداب

المقدمة

إن المعرفة ليست جديدة إذ ظهرت بظهور الإنسان وتطورت مع تطوره العلمي لكنها أصبحت الآن أكثر خطورة في التأثير على حياة الإنسان واقتصاده في ظل ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية أو ظهور ما يسمى ب(عصر الصناعة) وما صاحبها ثورة معلوماتية وثورة الاتصالات ، فبعد أن كان الإنسان البدائي يعتمد على ما موجود في محيطه الجغرافي من موارد طبيعية استثمارها في عملية التبادل البسيط مع موارده و انتاج ما يسمى (الاقتصاد المعاشي) ، فقد أصبح لهذه الموارد الطبيعية اليوم هدف اقتصادي ودور استراتيجي دخلت فيه عوامل التطور التكنولوجي والمعرفي والذي صاحبه سرعة في النمو الاقتصادي في العالم مع تطور الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا العالية التي تمتع ، أدى كل ذلك إلى سرعة التطور الاقتصادي على المستوى العالمي وتوسع حجم الأسواق وزيادة الطلب على نوعية تكنولوجيا السلع كل ذلك اثر في حياة المجتمعات وتغيرت على اثر ذلك علاقات العمل والعلاقات الإنسانية فيما بعد ، وذا ما نظرنا للعولمة على أنها نتاج للنظام الدولي الجديد التي لها تأثيراتها السلبية على البلدان النامية في التحكم الرأسمالي بما تمتلكه من تقنيات كبيرة في مجال التكنولوجيا الصناعية ضاعف ذلك من تدهور في اقتصاديات الدول الفقيرة بسبب احتكار تلك التكنولوجيا من قبل الدول المتطورة مما أدى إلى زيادة الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتطورة ونتج عن ذلك علاقة غير متوازنة

وظهور ما يسمى بالفجوة التكنولوجية بين دول مصدرة للتكنولوجيا ودول مستوردة لها ، وهنا تكمن نوع العلاقة بين العولمة واقتصاد المعرفة في سيطرة الشركات القومية (العابرة للقارة) وتحكمها في بيعها وفي المجالات الاقتصادية المستخدمة فيها ، مما اضعف دور الدولة في إدارة اقتصادها وبالتالي إفقار مجتمعات الدول النامية وكذلك احتكار المعرفة العلمية والتكنولوجية من الدول الرأسمالية وأصحاب الشركات الكبرى واستخدامها لإغراض سياسية ، وبذلك إذا ما أردنا إن نتدارك ما يحدث بنا من مخاطر كمجتمعات عربية وكدول يجب إن نخطط لمستقبل تكنولوجي عربي تتوازن فيه مصالحنا الاقتصادية مع مصالح تلك الدول الرأسمالية وما تمتلكه من تقنيات يمكن استخدامها في المجال المعرفي لدولنا والسعي لتقليص الهوة بيننا وبين تلك الدول المتطورة عن طريق زيادة الوعي المعرفي لدى مجتمعاتنا من خلال ثقافة التغيير ، والتعريف بمفهوم (اقتصاد المعرفة) لغرض تحقيق النجاح ومواجهة التحديات الخطيرة ومنها التحدي (المعرفي التكنولوجي).

وعلى ضوء تلك المعطيات فقد جاء هذا البحث منسجما ومتوازنا مع التطورات التي أحدثتها العولمة ووجوب مواكبتها والتحضير لها ، لذا جاء اختيارنا للموضوع لغرض البحث في أسس العلاقة بين هذين المتغيرين وعليه جاءت مفردات البحث لاستكشاف نوع تلك العلاقة كالآتي:

- 1- مفهوم العولمة واقتصاد المعرفة .
- 2- العولمة والتطور العلمي (الاتصالات والانترنت) .
- 3- التبعية التكنولوجية وأثرها في تفاوت التطور الاقتصادي .
- 4- الشركات متعددة الجنسيات واقتصاد المعرفة .
- 5- الإنفاق المخصص للتعليم الجامعي والاهتمام بالبحث العلمي

العولمة واقتصاد المعرفة

- مفهوم العولمة: إن الحديث عن العولمة والخوض في جزئياتها أمر غاية الصعوبة ، فقد تعرف بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش وهي لاتعني مجرد الانكماش الموضوعي للعالم وإنما الأهم هو وعي العالم لهذا الانكماش . (1)

والعولمة بهذا المعنى تشير إلى وعي وإحساس الأفراد في كل مكان بأن العالم ينكمش ويقترب من بعضه البعض فأصبحنا اليوم نشهد تطور سريعا للنشاطات الاقتصادية والثقافية التي لاتخضع إلى رقابة الدولة وتخرج بالتالي عن الإطار التقليدي للعلاقات فيما بينها ، بموازاة ذلك يلاحظ تكاثر وتعزيز البني ذات الاتجاه العالمي (المنظمات الغير الحكومية من جهة والمنظمات بين الدولة من جهة أخرى التي تعقد دور العلاقات الاقتصادية الدولية) ويمكن لهذا ادع المسار إن يدعو للاعتقاد بحداية الإقليم عبر التقنيات الجديدة في الاتصال والرقابة وظهور المعايير اللغوية والثقافية المشتركة على الصعيد العالمي . (2)

وتعد العولمة نتاج للتقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود أي أنها ظاهرة كونية شاملة لايمكن ردها وإبطالها برغبة ذاتية ، إنما المطلوب هو إجراء التكيف اللازم لعمل آلياتها بما يكفل دفع عملية التقدم الإنساني إلى الإمام وتقليص الأخطاء الناجمة عنها ولاسيما التفاوت في التقدم بين المناطق المتأخرة والمتقدمة . (3)

وكذلك تقليص الآثار الاقتصادية والثقافية للعولمة تلك الآثار التي تعقد الجيوسياسية وذلك بإدخال عوامل جديدة إلى جانب الدول للسيطرة على الأقاليم التي لم تعد وطنية بل كذلك فوق الوطنية ، كما صار يجري الحديث عن الجيو اقتصادية وظهور ما يسمى (بافتصاد المعرفة) الذي هو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقا للمعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمعات والذي ظهر مع تنامي ظاهرة العولمة ومع انتشار نظم الاتصال الحديثة واتساع شبكة المعلومات مما سهل انتشارها وتبادلها . (4)

وتعد تقنية المعلومات كسوق لإدارة المعرفة وباستخدام التقنيات الحديثة التي تسهل انتشار المعرفة وتطبيقها ومن ثم تقوم إدارة المعرفة بمهام تتعلق بعملية تهيئة البيئة لإيجاد بدائل تقنية الإنتاج والابتكار والإبداع وفي ظل هذا التصور لدور المعرفة في العملية الإنتاجية فإن المعرفة هي المحرك الأساس لكل الأنشطة الاقتصادية وكذلك تعني المعرفة الإلمام والإدراك للحقائق والفضائل والمبادئ من خلال الدرس والبحث والثقافة العامة من ذلك فإن عملية المعرفة هي نتاج للمعرفة والأشياء التي يحاط بها وتدرك والمعرفة ليست ثابتة بل تتحول بسبب حاجة الإنسان والمجتمعات من حين لآخر. (5)

من ذلك تعد المعرفة ليس بالأمر الجديد وإنما قديمة رافقت الإنسان منذ حياته البدائية لا وبل منذ بداية خلق الإنسان حتى وصلت إلى ذراها الحالية ، غير إن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموما وذلك بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية. (6)

وعليه أوجه اختلاف بين اقتصاد المعرفة وبين الاقتصاديات الأخرى كالآتي:

- 1- لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف لآخر .
 - 2- تزداد المعارف بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة عكس الموارد الأخرى التي تنضب بالاستهلاك .
 - 3- تسمح باستخدام التقانة الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الالكترونية
- فالاقتصاد ينظر إلى المعرفة على أنها المحرك للعملية الإنتاجية وفي نفس الوقت هي سلعة لها تبعاتها الاقتصادية في الأسواق. (7)

-العولمة والتطور العلمي (الاتصالات والانترنت) :

المعلومات موجودة منذ القدم صاغها الإنسان منذ نشأته على هذا الكوكب وقد اختلفت أساليب استخدامها على مر العصور بدأ بمدونات الأحجار والرقم الطينية والبردي ومن ثم الجلود والورق وبعدها توسعت المعرفة باستخدام الطباعة التي ساعدت على نشر المعلومات ولكن ليس بالسرعة التي يحتاجها الإنسان ، الآن جاء الحاسوب في أواخر الخمسينات كوسيلة اتسعت فيها المعرفة وأصبحت مسألة حفظ المعلومات أكثر سهولة من ذي قبل حيث كان الاعتماد على الوسائل الورقية ، فالحاسوب له أمكانية استيعاب مئات الآلاف من المعلومات . (8)

وللتطور العلمي لتقنية المعلومات المعتمدة على الاتصالات الحديثة والتكنولوجيا الذي جاء نتيجة العولمة بمفهومها الواسع رفع الحدود وهدم الحواجز بين المجتمعات والدول لدوافع اقتصادية وسياسية فتحول العالم إلى كيان واحد سهل التقارب بين مختلف الشعوب ، لكن هذا الكيان الواحد غير متجانس اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، إضافة إلى الفارق الكبير بين العالم العربي والعالم المتطور الذي وصل بفعل الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية إلى مراحل متقدمة في سلم التطور البشري مقابل العالم الثالث الذي تخلف عن ركب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة . (9)

كما وهناك علاقة طردية بين تقدم الدولة الصناعي وعدد الاختراعات التي يسجلها الأفراد فحسب منظمة " الممتلكات الفردية في جنيف يأتي ترتيب أكثر الدول من حيث عدد الاختراعات المسجلة لعام 1999 هي كالآتي :

جدول (1)

عدد الاختراعات في الدول الصناعية لعام 1999

الدولة	عدد الاختراعات
أمريكا	153487
اليابان	150059
كوريا الجنوبية	62635
ألمانيا	49548
فرنسا	44287

المصدر : فهد عامر الأحمد ، شبكة الانترنت ، موقع موهوبون دوت نت
 لاحظ إن هذه القائمة تتوافق تقريبا مع ترتيب الدول الصناعية في العالم ، وكذلك
 تبين إن التفوق الصناعي يرتبط إلى حد كبير بقدرته الشعب على تسجيل أكبر قدر
 من الاختراعات والعولمة هي تراكمات كمية ونوعية وتعد هي سمة العصر تحققت
 نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي وسرعة الاتصالات والانجازات في مجال شبكة
 الانترنت الذي يقدم المعلومات المطلوبة حول أي موضوع معين بطريقة إلية وبشكل
 نمطي مما له أثاره السلبية في القدرة على التفكير وبما يلي :

- 1- تشكل شبكة الانترنت خطورة على تعليم الأفراد وذلك لسهولة الحصول على
 المعلومات الغزيرة دون بذل عناء في البحث والتنقيب عنها
- 2- إضعاف القدرة على التفكير واستخدام الخيال الإبداعي بطريقة ايجابية فعالة
 لان تحصيل المعلومات والحقائق سوف يتم في الأغلب دون إدراك أو معرفة
 أو فهم للسياقات والأطر النظرية العامة التي تعمل ضمنها تلك المعلومات .
- 3- فقدان قدرة الأفراد في العثور على الأطر العامة للتفكير الذي يوجه سلوكهم
 ويحدد قيمهم ، فالتقدم في تكنولوجيا المعلومات وغزارة تدفق هذه المعلومات وإتاحتها

للجميع وسهولة الحصول عليها قد تقع بالمجتمع تحت سطوة نمط واحد وموحد للتفكير والإحساس .

4- سيطرة عقل جمعي واحد تختفي إمامه تماما كل مظاهر الاختلاف والتنوع والتفكير الشخصي الايجابي والإرادة الفردية المستقلة . (10)

وأخيرا نستنتج إن التطور في تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تغيرات عميقة في أنماط الحياة وفي أساليب العمل وفي قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة وقد فتح هذا التطور الأفاق الرحبة للتواصل المباشر والحصول بسهولة على المعلومات من مصادر عديدة في أرجاء العالم كافة .، وبالرغم من قطاع المعلومات أصبح يمثل احد الدعائم الرئيسية للاقتصاد المبني على المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، إذ سجلت معدلات استخدام لتكنولوجيا المعلومات نموا هائلا في أنحاء العالم غير إنا إذا دققنا الرؤية في المؤشرات الأساسية تبين لنا عمق الفجوة الرقمية بين الدول والمناطق الجغرافية المختلفة فعمليا يمثل (34%) من سكان العالم (75%) من مجموع مستخدمي الانترنت علما إن الدخول الفردية لهذه الفئة مجتمعة تجاوزت (81%) من الدخل القومي العالمي وتعكس هذه الفروق الرقمية عمق الهوة بين مناطق العالم مما يستدعي من الحكومات أن تضع الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لردم الفجوة الرقمية.(11)

التبعية التكنولوجية وأثرها في تفاوت التطور الاقتصادي

إن المواجهة مع نظام العولمة والتبعية التي كرسها النظام الدولي الجديد في ظل الثورات العلمية والتكنولوجيا التي قادتها الدول الرأسمالية مواجهة كلية من حيث

الأهداف والغايات ولا يمكن إن تكون غير ذلك ، فقد أصبح العالم جميعا في قبضة علاقات وقوانين مما تطلب من دول العالم النامية إن تكافح من اجل إن تلحق بالدول المتقدمة لتضييق الفجوة التي تفصله عنه وهي واسعة وعميقة وتباعد بينه وبين أهدافه ولا سيما في ميدان التكنولوجيا ومناهج البحث المعرفي فالتبعية وحسب المفهوم الغربي عندما تحقق درجة عالية من التصنيع في دول العالم الثالث مثلا فان هذا النمو الصناعي لايجلب سلع ارخص ثمنا أو حياة أفضل للسكان بل يجلب على العكس ازدياد التفاوت في توزيع الدخل وتدهور أوضاع موازين المدفوعات مما يفاقم من أعباء الديون وتعميق التبعية ويوسع مجال عملها . (12)

إذا فالهدف من التكنولوجيا الجديدة والثورة المعلوماتية هي التوحيد النمطي للثقافة العالمية أي أمركة العالم بحيث أصبح نتاج السلع ظاهرة ثقافية من الاقتصاد إلى الثقافة وبالعكس وهذا الإنتاج يعد جزء من الجيوسياسية المعاصرة التي تحولت اليوم إلى جيواقتصادية وجيوثقافية للسيطرة على الدول وعلى مواردها وثقافتها وتجعلها دول تابعة لها وفق النظام الدولي الجديد .

فالعالم والتكنولوجيا صار المكونين الحقيقيين للقوى التي تشكل الوضع العالمي الجديد في هذا القرن بحيث أصبحت المجتمعات المبنية على العلم تساهم في النصيب الأكبر من الاقتصاد العالمي ومثال ذلك نسبة مساهمة الولايات المتحدة من إجمالي ناتج الاقتصاد العالمي تتراوح (30-40%) في المقابل نجد وضع العالم العربي بات في أدنى درجاته بحيث لايمكن مقارنة إسهاماته بأي أسهام لمنطقة أخرى فاعلة في العالم فنسبة الأمية تزيد على (50%) وتزيد هذه النسبة بين النساء إلى أكثر من (60%) في بعض البلدان . (13)

ووفقا لمعهد المعلومات العلمية في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في كل إنحاء العالم (3,5) مليون ورقة كان توزيعها بالنسب المؤية كما يلي :-

جدول (2)

مجموع الأوراق العلمية المنشورة لدول مختارة

الدولة	النسبة المئوية (مجموع الأوراق) %
الاتحاد الأوروبي	37
الولايات المتحدة الأمريكية	34
دول آسيا والمحيط الهادي	21
الهند	2,2
إسرائيل	1,3
الدول العربية	0,3

<http://scientific.thomson.com>>

إذا نسبة مساهمة الوطن العربي الذي يبلغ مجموع سكانه (280) مليون نسمة تتراوح بين (0-3,0%) آذ إن العلاقة وثيقة بين حالة العلم والتكنولوجيا والتقدم الاقتصادي فأمريكا تنتج (34%) من مجموع الأبحاث العلمية والتكنولوجية في العالم وتتراوح نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي (30-40%) فالوطن العربي غني ولكنه ليس متقدما إذ تتوافر الموارد والسلع لديه ولكنه لايمك القاعدة العلمية والتكنولوجية المتينة لتوليد المعارف الجديدة . (14)

وفي ظل الاقتصاد المعولم واقتصاد التكنولوجيا الحديثة فإن البلاد التي تمتلك الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة ولاسيما النفط والخامات النادرة التي تدخل في

الصناعات الدقيقة والتكنولوجيا الحديثة أصبحت هدفاً للامبريالية منذ النصف الأول من القرن العشرين وحتى المرحلة الراهنة مستفيدة من موقعها الجيو سياسي الهام والمؤثر لجعل تلك البلدان النامية تابعة للدول الرأسمالية التي أسهمت في تعطيل الإرادة الوطنية للدول النامية ، وفقدانها السيطرة على إعادة تكوينها أو تجددتها، فالسياسات الاقتصادية توضع في البلدان التابعة ، انطلاقاً من احتياجات المركز الرأسمالي وليس من الحاجات الفعلية لمجتمعاتها ، كما أن هذه السياسات ترسم في ضوء تكريس الاعتماد على المعونات والتكنولوجيا الأجنبية وليس اعتماداً على تعبئة الموارد المحلية والادخار الوطني ، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية ترسم وتنفذ لأمن أجل بناء القدرة الذاتية والاحتياجات الوطنية التي تضع البلد التابع عن طريق التنمية وإنما بهدف إيقاع هذا البلد في دائرة التبعية للمركز الرأسمالي ، مما يعني بقاء البنية الاقتصادية متخلفة وفي إطار التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل . (15)

جدول (3)

التوزيع الجغرافي لدول المعارف وذات الاقتصاديات الضخمة مقارنة بالدول النامية ذات الاقتصاد الضعيف والتابع (2006)

الدولة	الدخل القومي الإجمالي	صادرات التكنولوجيا	حجم الاستثمار الأجنبي
--------	-----------------------	--------------------	-----------------------

الولايات المتحدة الأمريكية	9,9 ترليون	24	287,6 مليار
الهند	98,6 مليار	5,5	6,6 مليار
سويسرا	266,5 مليار	19,2	19,2 مليار
استراليا	228,5 مليار	12,7	24,420 مليار
مصر	101,2 مليار	0,2	5,4 مليار
لبنان	22,2 مليار	3,2	2,6 مليار
موريتانيا	1,2 مليار	--	115,0 مليون

المصدر: بيانات الأمم المتحدة ، مؤشرات التنمية في العالم ، نيسان ، 2006 .

الشركات متعددة الجنسيات واقتصاد المعرفة

تعد الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات المتعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي وذات التأثير الكبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية للولاء إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات . (16)

ولقد ازداد عدد هذه الشركات المتعددة الجنسيات حيث أصبحت في أواسط التسعينات (35) إلف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان وفي مستوى هذه الشركات تسيطر (100) شركة الأكبر فيما بينها على ثلث الإنتاج العالمي و(7%) من التجارة الدولية و(8%) من الاستثمارات الدولية وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي ، ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد

الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو اكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية . (17)

ويمكن أيجاز اثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدولة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شركات اجتماعية طفيلية وأضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدولة المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائدا اكبر للاستثمار آتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبئ الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع . (18)

وتؤكد أستاذة الجغرافية دورين ماسي إن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تضغط جاهدة على دول العالم الثالث لكي تلغي الحواجز في وجه التجارة الدولية والتركيز على التصدير بدلا من الإنتاج المحلي وعموما انتهاج سياسات تضر بالفقراء وبالمثل يمكن النظر إلى جهود الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى لإتمام اتفاقية منظمة التجارة العلمية ، وهناك جانب آخر في مشروع العولمة يقوم على مساواة أصيلة فيه منحت خطاب وحدة العالم الجغرافية يختفي مشروع للهيمنة تكشف عنه الأرقام ففي هذا العالم تكشف أن (9،15%) من الاستثمار المباشر و(8%) من التجارة الدولية تنحصر في منطقة من العالم يعيش فيها (82 %) فقط من سكان العالم .(19)

إذا فالتطورات الاقتصادية والتقنية ومنها ثورة الاتصالات وتوسع التجارة الدولية قد خلقت ظروفًا تحد من قدرة الدول منفردة على التحكم في حركة السوق وفي نفس الوقت ركزت قدرات وسلطات واسعة بيد الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها .

وتتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد أهم ملامح ظاهرة العولمة والنظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن أهم هذه الصفات هي :

1- ضخامة حجمها إذ تمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات التي تدل على ذلك حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها وحجم إنفاقها على البحث والتطوير ، فنشاط الشركات المتعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوز (10%) سنويا أي نحو ضعف معدلات النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل النمو في التجارة العالمية .

2- الانتشار الجغرافي للأسواق أي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة إلام بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في أنحاء العالم ولقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية التي تسيطر على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في العالم وقد ساعدها على ذلك إبداعات الثورة العلمية التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات حيث أصبح ما يسمى (الإنتاج عن بعد teleportation) حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين وتصدر أوامر بالإنتاج إلى بلاد أخرى .

3- إقامة التحالفات الإستراتيجية من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز القدرات التنافسية والتسويقية هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة التي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات .

إن التحالفات الإستراتيجية تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة اكبر في بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم ومن الأمثلة على هذا التعاون (التمركز الأوربي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات) التي تشترك فيه ثلاث شركات أوربية كبرى تنتج الحاسوب وهي BULL الفرنسية وTCL البريطانية وسيمنز الألمانية.(20)

الإنفاق المخصص للتعليم الجامعي والاهتمام بالبحث العلمي

أكدت أبحاث العديد من العلماء على الأثر القوي للتعليم على الإنتاج وعلى التطوير الاقتصادي والتقدم التقني فخلف كل مظاهر التقدم التقني والاقتصادي تكمن جهود العلماء الباحثين في مختبراتهم .

فمؤسسات البحث العلمي تلعب دورا مهما في تطوير الانتشار وضمان نجاح كل تخطيط اقتصادي كما تؤدي البحوث إلى حدوث اكتشافات علمية تؤثر في طبيعة فهم الإنسان ونظرته إلى العالم وفي كشف مناطق جديدة،

فالبحث العلمي هو استنباط المعرفة وتطوير لمنتج وتخلف البحث العلمي في القطاع الصناعي أو الاجتماعي وغيره يحول دون تطوير هذا القطاعات والتغلب على مشاكلها وبالتالي فإنه لايمكن مع هذا التخلف تطوير التكنولوجيا وبالتالي عدم النهوض بالبحث العلمي وسياسة استثمار الموارد البشرية وتنمية المهارات بالعلم والمعرفة والتدريب.(21)

فالجامعات ولاسيما في الدول العربية لاتقر سياسات البحث العلمي ولا تحدد أهدافا إستراتيجية على المدى القصير والأبعد ولا تضم البرامج السنوية للجامعات برامج وبحوث بالمفهوم العالمي الانادرا وغالبا ماتكون مشاريع البحوث المنجزة من تلقاء مبادرة فردية اومجموعات بحث صغيرة فهذه الجامعات لم تكن مجالا للبحث العلمي قط ،فقد انهمكت بعد حصول بلداننا على الاستقلال من السكان في تكوين أطباء وحقوقيين ومدرسين ليحلو محل المستعمر .(22)

إضافة إلى ذلك وجود عوائق تؤدي إلى ضعف أداء مهمات البحث الجامعي فيها :

1- ضعف الموارد المتاحة وقلة الاعتماد المالية والنفقات الاستثمارية في التعليم وفي سائر القطاعات .

2- نقص الموارد البشرية العاملة في البحث العلمي فمعدل العلماء الباحثين ضعيف بالنسبة لعدد السكان اقل من المعدلات العالمية التي قد تصل في البلدان المتقدمة إلى (3000) باحث لكل مليون من السكان .(23)

3- ضعف تأهيل الباحث

4- عدم التواصل والمشاركة بين الجامعات العربية في مجال البحوث وبينها وبين الجامعات الأجنبية مما ينشط إنتاج معارف جديدة تغذي حركة التنمية في أقطار عربية وبالتالي تطوير الجامعات والنهوض بالبحث العلمي والالتفات إلى تنمية العنصر البشري وضمان الرفع من مستواه ، فقد قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعريفه المتطور للتنمية على أنها "تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس وتنمية الناس معناها استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل والتنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، وهذا يعني إن يتم توسيع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين ولاسيما في مجال التعليم والذي شهد تراجعا فرغم إن قانون إلزامية التعليم الذي ينص على مجانية التعليم لجميع المراحل وعلى ديمقراطية التعليم ، الا اننا نلاحظ إن تراجعا قد حصل في مستوى التعليم وفي مناهجه التي لم تتطور ولاسيما في الجامعات التي تعتمد على الكتاب الجامعي المقرر كمصدر أساسي للمعرفة مع تقادم مضامينه في الكثير من الحالات واعتباره الأداة الرئيسية للتدريس والتلقين ، فثورة التقنيات أتاحت وسائط جديدة لنقل المعرفة واستيعابها وتحويل نمط التعليم واهتمامات المتعلم ونقل مركز الثقل من التلقين

والحفظ إلى الحوار والتفكير ، لكن هذا الحاسوب لم يقترب بتسمية طرائق التفكير والبحث العلمي حول فرز المعلومات والتعرف على مصداقيتها .(24)
وعليه فهناك تحديات لمستقبل التعليم الجامعي منها :-

1- تراجع مخصصات التعليم في الموازنة العامة الذي انعكس على تخلف الناحية العلمية الذي امتد أثره إلى محدودية وتخلف مراكز البحوث فضلا عن انخفاض إعداد هذه المراكز.

جدول (4)

حجم التخصيصات المالية ونسبها من الميزانية العامة لدول مختارة ومتطورة علما بمقارنتها بالدول النامية

الدول المتقدمة	النسبة % من الميزانية العامة	الدول العربية النامية	النسبة % من الميزانية العامة
السويد	38	تونس	0,63
إسرائيل	37	المغرب	0,62
اليابان	28	السودان	0,34
سويسرا	27	الكويت	0,20
الولايات المتحدة	25	مصر	0,19
ألمانيا	23		

المصدر :سعيد ألسديقي ، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي /قراءة في المعايير العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 30 ، 2008.

2-انخفاض فئة التعليم الجامعي في الوطن العربي إذ يمثل (30%) من مجموع السكان عند مقارنته مع دول أخرى

جدول (5)

نسبة فئة التعليم الجامعي من السكان مقارنة بالوطن العربي

الدولة	النسبة %
--------	----------

70	كوريا الجنوبية
51	إسرائيل
80	كندا
70	الولايات المتحدة
30	الوطن العربي

المصدر: بيانات الأمم المتحدة ، مؤشرات التنمية في العالم العربي ، نيسان ، 2006.

3-انخفاض نسبة الحاصلين على تعليم عال في الأقطار العربية ليتجاوز (9%).

ونورد بعض المؤشرات حول واقع البحث العلمي في بلدان الوطن العربي ومراكزه العلمية بهدف المقارنة مع البلدان المتقدمة ، فطبقا لمتوسط الإحصاءات في بداية التسعينات لم تخصص الأقطار العربية أكثر من (27،0%) من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية ، بينما تجاوزت هذه النسبة إلى أكثر من (3%) في البلدان المتقدمة بينما لم يتجاوز حصة الفرد من الإنفاق على البحث والتطوير (2دولار) في العام ، أما بالنسبة لعدد العاملين في مجالات العلم المتقدمة فنجد إن نسبة من يعمل من العلماء العرب في إطراف العلم العليا ضئيلة جدا ، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية (4،1%) للدول العربية مقابل (6،36) للاوربين . (25)

لذلك ان التقدم والتطور مرتبطا ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث والتطوير ، ففي حين ان عدد الباحثين لكل مليون من السكان في الدول المتقدمة يتدرج كالآتي:

جدول (6)

عدد الباحثين في الدول المتقدمة

الدولة	الباحثين عدد
--------	--------------

الولايات المتحدة الأمريكية	3391
اليابان	3082
اسبانيا	360
اليونان	308

المصدر: حسان ريشة ، واقع وأفاق البحث العلمي ، شبكة الانترنت .

هذا الأمر ينبهنا إلى أهمية النهوض السريع بالبحث العلمي من خلال الواقع الفعلي والعمل الملموس وإلى الاستثمارات الضخمة التي تحتاجها الدول العربية في رأس المال البشري وحياسة القدرة التقنية وإلى المعرفة وإتقان العلوم الحديثة . ومن الظواهر السلبية في المجتمع العلمي العربي هي هجرة الأدمغة إذ تشير التقديرات إلى فقدان ما بين (30-50) ألف باحث مرتقب سنويا على مستوى الوطن العربي ، كما نجد إن فجوة جديدة واسعة ظهرت عندما نقارن على استخدام الانترنت كوسيلة فعالة جدا ، وكمصدر للمعلومات وتخزينها وتناقلها كوسيلة للتعليم عن بعد إذ تشير الإحصاءات إلى تفاوت عدد المشتركين في دول الوطن العربي مقارنة بدول أخرى وكالاتي .

(26)

جدول (7)

مستخدمي الانترنت في دول مختارة

الدولة	عدد المستخدمين
البرازيل	195 ألف

استراليا	698 ألف
الهند	54,8 ألف
الولايات المتحدة الأمريكية	95,4 مليون
سويسرا	2,2 مليون
مصر	62,5 ألف
لبنان	74 ألف
موريتانيا	6,5 ألف

المصدر :بيانات الأمم المتحدة ، مؤشرات التنمية في العالم العربي
،نيسان ،2006.

ومن المثير للاهتمام إن نقارن كذلك بما يسمى (بفجوة العلم) بين مجمل الدول العربية وبين الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال حيث نجدها تصل إلى (4299) أي 200 مرة اكبر من الفجوة الاقتصادية .

وتبيننا لما طرقنا من أفكار وبيانات حول الإنفاق المخصص للبحث العلمي والاهتمام بالبحث وأثره على التنمية واقتصاديات الدول فان ذلك يعكس الهوة بين الدول النامية والمتقدمة خاصة في ظل العولمة والاستلاب الاقتصادي والعلمي مما له أثاره السلبية والخطيرة على مستقبل وتوجهات الدول النامية في البناء العلمي والاقتصادي لذا يتوجب على الدول العربية والنامية عامة تنتبه لخطورة السيطرة على العقول لما تسببه من فقدان العقول وتخصص ميزانيات اكبر للبحث العلمي والجامعي لاسيما لدوره في تحقيق انجازات كبيرة للدول على الصعيد العلمي والتكنولوجي والاقتصادي .(27)

-مستقبل الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي :

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعيا اكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية لاسيما بعد إن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسية على العلم والتقنية واللذان يعدان الماكنة الأساسية للتقدم الاقتصادي وتشير احدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح يمثل اليوم (7%) من المنتجات المصنعة حديثا ويلاحظ أن الفجوة المعرفية التي تفصل الوطن العربي عن العالم المتقدم صناعيا كبيرة ويمكن أن توضح أهم معالمها وكما يلي : (28)

- 1- لا تزال معدلات الأمية بين البالغين في الوطن العربي هي الأعلى بين الأقاليم في العالم إذ بلغت (38،8%) في العام 2000 مقارنة ب(26،3%) في الدول النامية و(1،1%) في الدول المتقدمة
- 2- تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي حيث بلغت (1،5%) مقارنة مع اليابان (2،8%) والسويد (3،6%) وكوريا (2،8%) وإسرائيل (2،4%) .
- 3- تقدر نسبة مستخدمي الانترنت في الوطن العربي بنحو (4،57) لكل مائة وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي (9،72%).
- 4- يقدر معدل امتلاك أجهزة الحاسوب في الوطن العربي (6،72) لكل مائة شخص مقارنة بالمعدل العالمي (9،22) .

وبذلك إن البحث العلمي في الوطن العربي لا يزال متخلفا عن الدول المتقدمة بسنوات بعيدة من حيث نسبة الإنفاق على البحث العلمي أو من حيث متوسط إنتاجية الوطن العربي من حيث نشر الأبحاث من متوسط نظيره في البلدان الأخرى .

فالوطن العربي أضاع الكثير من الفرص للمشاركة في النشاط الحضاري والإحداث المهمة التي توالى دون مشاركتنا فمثلا لم نشارك في الثورة الصناعية التي غيرت معالم بلدان كثيرة وبقينا نستورد كل مانحتاج إليه من دول اقل منا تعداد ومكانة وكذلك جاء عصر الذرة الذي شاركت فيه أمم لاتزيد عنا علما وخبرة وبقينا مبهورين بما يقوم بعمله الغير في المجال العلمي ، وكذلك عصر الفضاء واليوم يقفز عصر المعلومات بخطى فائقة السرعة والذي بقي فيه العالم العربي في مؤخرة العالم اجمع من ناحية الإنتاجية في هذا المجال الحيوي ، وتتشابك العديد من الأسباب وراء هذا التأخر العلمي منها مايلي : (29)

- 1- غياب الرؤية السياسية الواضحة للبحث العلمي .
- 2- تخلف طرق التدريس العلوم في مختلف المراحل التعليمية .
- 3- الاعتماد على الغير في كل شي وخلق أسباب واهية مثل قلة الموارد فهناك دول فقيرة تفنقر للموارد لكنها تجاوزت فقر مواردها مثل كوريا وماليزيا والصين والهند التي صعدت من التخلف إلى الصدارة في مجال الصناعة والعلم ، وبذلك يحتاج الوطن العربي استثمار موارده الاقتصادية الكبيرة النفطية والزراعية وبموقعه الحساس وانفتاح علاقاته الدولية إلى المشاركة في إنتاج العلوم ومواكبة التطورات عن طريق تخصيص ميزانيات ضخمة للبحث العلمي بدلا من شراء السلاح مما يعني تقليص الفجوة في كافة المجالات وإعادة هيكلية الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم الجامعي ، والعمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية ، وعلى الدول خلق المناخ المناسب للمعرفة التي تعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

الاستنتاجات :

1- إن قوة العلاقة بين العولمة واقتصاد المعرفة هو إن العولمة أداة للسيطرة والهيمنة وإن الهيمنة تأتي من سيطرة الدول الكبرى على الاقتصاديات الصغيرة لذلك فإن العولمة نتاج استعماري لأن أغلب الدول النامية استقلت بعد استعمار طويل وإن قبول العولمة قديمها وحديثها يجب إن يصبح مقبول من قبل تلك الدول لمسايرة الواقع الاقتصادي العالمي الحالي المسيطر على الأموال والأسواق والمعرفة لذلك فإن الاقتصاد ينشط في ظل هذه الظروف بمختلف مسمياتها لأن الدول الكبرى هي المتحكمة بالاقتصاديات النامية ، وبما إن المعرفة أساس التطور والتقدم الاقتصادي فإن العلاقة بين هذه الثلاثية (العولمة ، الاقتصاد ، المعرفة) قوية ومتلازمة ومن لم يواكب هذه الثلاثية يبقى متخلفا سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لأن المعرفة هي التي تخلق التكنولوجيا وبالتالي تطور الاقتصاد وتستطيع من خلالها الدول النامية إن تواصل تقدمها لأننا في عالم ، مالم تستطيع أي دولة إن تحجز لها مكانة سياسية واقتصادية لايمكن إن يكون اقتصادها ولا سياستها مستقلة .

2- لقد لاحظنا في البحث حجم الفجوة الكبير بين الدول الكبرى والدول النامية في مختلف النشاطات الاقتصادية والتكنولوجية سواء في استخدام التكنولوجيا على مستوى الدول أو الأشخاص أوفي مجال البحث العلمي وهذا يدل على قوة تأثير

المعرفة وأهميتها للدول والأشخاص ، لكن الفرق هنا في كيفية استثمار الأموال لخدمة المعرفة عن طريق تخصيص ميزانيات للبحث العلمي واستيراد التكنولوجيا وتنشيط الاقتصاد وخلق الوعي الثقافي لدى الأفراد والتوسع في الأقسام العلمية والنادرة في الجامعات وتشجيع الابتكار ورعاية العلماء وهذه أهداف مهمة لغرض تقليل الفجوة ولبناء مكانة للدولة بين الدول المتطورة .

3- تنشيط التبادل المعرفي بين الدول المتقدمة والنامية وذلك لغرض معرفة ما يفكر به الآخر واكتساب الخبرات والمشاركة في الدورات التي تقيمها الدول المتقدمة وذلك لتوفي كوادر قادرة على إدارة التكنولوجيا في المصانع والجامعات وفي الاقتصاد ولزيادة حجم استثمار رؤوس الأموال في الأسواق وفي مجالات إنتاجية وليست استهلاكية .

4- بناء وتوسيع قاعدة اقتصادية رصينة من خلال تخصيص ميزانيات لبناء مصانع مهمة تنتج التكنولوجيا بدلا من استيرادها وتنتج أدوات الاقتصاد وتشجيع وتنمية مستوى الدخل لدى الأفراد ورفع المستوى المعيشي لديهم مقارنة بالنتائج الإجمالي وذلك لدعم حركة الأسواق وتنشيط الاقتصاد وتشجيع التصدير لتقليل الفجوة بين حجم التصدير والاستيراد .

5- إقامة علاقات دولية وإقليمية متوازنة وذلك لتوفر للدولة ولاسيما النامية مرونة الحركة على أوسع مجال جغرافي لغرض التبادل والاستفادة من الآخرين وان يكون الحوار بدل من الصراع مع الآخر حضاريا لمعرفة مايفكر به الآخر وما ينتجه وما يستثمره وما يخطط له لغرض الاستفادة منهم في تذليل الصعوبات أمام الاقتصاد النامي عن طريق الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية والمنتديات الاقتصادية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والعلمية المعرفية لتبادل الخبرات والمعلومات .

6- العمل على فتح أسواق الدول الكبرى لبضائع الدول النامية لإعادة التوازن لاقتصادات الدول النامية وتشجيع أسواقها ومصانعها على الإنتاج وتحسينه وتقليل

اللاتوازن في التبادل السلعي بين الدول المنتجة والمستوردة ، لذلك ندعو إلى تأسيس منظمة اقتصادية دولية غير مسبقة وذلك لمراقبة حالة التوازن في التبادل السلعي بين الدول المنتجة والمستوردة وعدم الإضرار بأسواق الدول النامية والأموال التي تستثمرها في بلدانها أوفي الدول الأخرى .

7- تقبل العولمة كحل مؤقت لغرض تقليل الأضرار على الاقتصاديات الضعيفة والنامية وذلك من خلال المشاركة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية حتى وان كان حجم الاستفادة اقل وذلك لكسب ثقة الدول الكبرى في مقدار المساعدة والاستفادة من أسواق تلك الدول والتكنولوجيا وتقليل الهزات التي قد تحدث لاقتصاديات الدول النامية كما حصل في جنوب ش

المصادر:

- 1- عبد الله تركماني ، العولمة وتحدياتها وفرصها ، إخبار الشرق ، 15 تموز ، 2004، شبكة الانترنت .
- 2- الكسندر دوفاي ، الجغرافية السياسية (جيوبولتيك) ، عوידات للنشر والإعلان ، بيروت لبنان ، ط1، 2007، ص71-72.
- 3- صلاح الدين عواد ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص44.
- 4- محمد دياب ، اقتصاد المعرفة أين نحن منه ، موقع البلاغ ، شبكة الانترنت .
- 5- فؤاد سبتي ، اقتصاد المعرفة ، شبكة الراصد الإخبارية .
- 6- محمد دياب ، اقتصاد المعرفة أين نحن منه ، مجلة العربي ، عدد 546، ص26.
- 7- فؤاد سبتي ، مصدر سابق .
- 8- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ، مجلة علوم إنسانية ، سنة الرابعة ، عدد31، ص6.
- 9- المصطفى عبد الحافظ ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية ، شبكة الانترنت .
- 10- فؤاد يوسف قزانجي ، المعلومات ودورها في تكوين المعرفة العلمية وتأثيرها على البلدان العربية ، بحث مقدم لمؤتمر المعلوماتية ، كلية المنصور الأهلية .

- 11-فهد عامر الأحمد ، موقع موهوبون ن دوت نت ، شبكة الانترنت .
- 12- احمد ابو زيد ،تكنولوجيا الاتصال هل تدعم الغربية والانعزال ، مجلة العربي ، عدد544 ، سنة 2004، ص26.
- 13-مستقبل التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ، الطريق ،شبكة الانترنت.
- 14- محمد سعيد طالب ، موقع الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة ،شبكة الانترنت.
- 15- منيرا لحشمي ، الاقتصاد السياسي الفساد الإصلاح والتنمية ،شبكة الانترنت.
- 16- أعياد عبد الرضا ، اثر المتغير التكنولوجي على مفهوم القدرة ، محطات إستراتيجية .
- 17- السلطان المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات ، موقع منبر العمال ، شبكة الانترنت.
- 18- عبد الحميد ملكاني ، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة . شبكة الانترنت .
- 19-عبد الوهاب الأفندي ، العولمة بين منظورين قدر محتوم ام هم جغرافي من صنع أهل الهيمنة ، شبكة الانترنت .
- 20- الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد ، موقع منتديات اللمة الجزائرية ، شبكة الانترنت .
- 21- الزبير مهداد ، البحث العلمي وامتلاك التكنولوجيا ، علوم وتكنولوجيا ، موقع إسلام اون لاين ، 2001 ، شبكة الانترنت .
- 22- كاظم احمد البطاط ، البناء العلمي وأهمية مراكز الدراسات والبحوث ، شبكة النبا المعلوماتية .
- 23- سعيد أصدقي ، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي ، قراءة في المعايير العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 350 ، نيسان 2008.
- 24- حسان ريشة ، واقع وأفاق البحث العلمي ، شبكة الانترنت .
- 25- المصطفى عبد الحافظ ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية ،شبكة الانترنت .

